مجلـــة كليـــة التربيـــة
العـــــدد الرابع والثلاثون
شباط / ٢٠١٩

الحركة الوطنية في الكويت ونشاطها الداخلي إبان مرحلة الاستقلال واعلان الدستور

أ. د. عكاب يوسف الركابي
جامعة واسط / كلية التربية

م. م. محمد حموز لفته
مديرية تربية القادسية

الملخص

شهدت الكويت في عام ١٩٥٩ أزمة داخلية بين الحركة الوطنية والحكومة الكويتية نتيجة مطالبة الوطنيين الكويتيين بالانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة وإدخال الاصلاحات على نظام الحكم، وعندما وجدت التيارات الوطنية بأن بريطانيا تقف حائلاً امام مطالبهم نظموا مهرجاناً في ثانوية الشويخ نددوا من خلاله بالسياسة البريطانية وهاجموا الاسرة الحاكمة ونظام الحكم، ونتيجة لتلك التطورات أصبحت البلاد تجلس فوق بركان على وشك الانفجار، إذ وضعت أحداث ثانوية الشويخ حاكم البلاد في مأزق خطر نتيجة اتساع التناقضات الداخلية في الكويت، فضلاً عن اقتناع بريطانيا ذات المصالح الحيوية هناك بضرورة إجراء تغيير جديد تستطيع من خلاله ضمان مصالحها، لكن حدث تغيير بعث الدهشة بين أوساط الحركات القومية والتقدمية في الكويت، لما أمر الشيخ عبد الله المبارك بإعادة فتح الأندية الثقافية والجمعيات الادبية في عام ١٩٦١، والسماح لها بممارسة نشاطاتها بعيداً عن التدخل في الشؤون السياسية ذات المساس بالسلطة.

The national movement in Kuwait and its internal activity during the independence phase and the declaration of the constitution

Abstract

In 1959, Kuwait experienced an internal crisis between the national movement and the Kuwaiti government as a result of the demand of the Kuwaiti nationalists to join the United Arab Republic and introduce reforms to the regime. When the national currents found that Britain was standing in front of their demands, they organized a festival in the Shuwaikh high school, condemning British politics and attacking the ruling family and the regime. As a result of these developments, the country is sitting on a volcano about to explode, The events of the Shuwaikh high school put the country's ruler in a dangerous predicament as a result of the widening internal contradictions in Kuwait, as well as the conviction of Britain's vital interests there that a new change must be made to ensure its interests. However, there was a change that brings the astonishment among the nationalist and progressive movements in Kuwait. Sheikh Abdullah ordered the reopening of cultural clubs and literary associations in 1961 and allowed them to exercise their activities without interfering in political affairs that impinge on power.

المقدمة

مرت الكويت في عام ١٩٥٩ بأزمة داخلية بين الحركة الوطنية والحكومة الكويتية نتيجة مطالبة الوطنيين الكويتيين بالانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة وإدخال الاصلاحات على نظام الحكم، وعندما وجدت التيارات الوطنية بأن بريطانيا تقف حائلاً امام مطالبهم نظموا مهرجاناً في ثانوية الشويخ نددوا من خلاله بالسياسة البريطانية وهاجموا الاسرة الحاكمة ونظام الحكم، ونتيجة لتلك التطورات أصبحت البلاد تجلس فوق بركان على وشك الانفجار، إذ وضعت أحداث ثانوية الشويخ حاكم البلاد في مأزق خطر نتيجة اتساع التناقضات الداخلية في الكويت، فضلاً عن اقتناع بريطانيا ذات المصالح الحيوية هناك بضرورة إجراء تغيير جديد تستطيع من خلاله ضمان مصالحها، لكن حدث تغيير بعث الدهشة بين أوساط الحركات القومية والتقدمية في الكويت، لما أمر الشيخ عبد الله المبارك بإعادة فتح الأندية الثقافية والجمعيات الادبية في عام ١٩٦١، والسماح لها بممارسة نشاطاتها بعيداً عن التدخل في الشؤون السياسية ذات المساس بالسلطة.

على الرغم من قرار الشيخ عبد الله المبارك بالسماح للأندية الثقافية والجمعيات الادبية ممارسة انشطتها، إلا أن الخلافات بدأت تظهر بين الزعامات السياسية والحكومة الكويتية، فقد استمرت حتى أوائل عام ١٩٦٠[١]، لكن هذه المرة تختلف من حيث المبدأ عن سابقتها، إذ كانت دعوات الحركة الوطنية هذه المرة تطالب بضرورة الافراج عن بعض القياديين من الحركة الوطنية ولاسيما جاسم القطامي التي تدخل فيها نصف يوسف النصف والتقى على أثرها الشيخ عبدالله المبارك وتذرع عنده ملتمساً سماحه بالإفراج عنه، وبينما كانت الكويت تسير خطوات نحو الأمام لتنفيذ القانون، بادر بعض الوجهاء[٢] لمقابلة الشيخ عبد الله السالم الصباح للمطالبة بالإفراج عن اعضاء التيارات الوطنية، وكان الهدف من ذلك هو إزالة الآثار التي خلفها مهرجان الشويخ مؤخراً، ومن جانبه رحب الشيخ عبد الله السالم نتلك المبادرة وقابلهم برضا وسرور، وتعبيراً عن رضاه عنهم أوكل اليهم تأليف لجنة لمتابعة الاصلاح وتنظيم البلاد والاشراف عليه، وبهذا انتهت احداث مهرجان الشويخ الذي يعد أول حدث في الكويت بعد أحداث المجلس عام ١٩٣٩ رغم الاختلاف من ناحية الاهداف والمبادئ ونوعية وطريقة العمل وبعده عن الاغراض الشخصية والحزبية[٣].

وأمام تطور الاحداث الداخلية، استغل الشيخ عبدالله السالم تلك الأحداث واعلن عن نية حكومته في اجراء الاصلاح، الأمر الذي دفع بعض الشخصيات الوطنية من وجهاء وتجار إلى الاتصال بالمجلس الاعلى بغية الاطلاع على طبيعة ذلك الاصلاح المنشود، ومناقشة الاهداف المرجوة من

خلاله، ونتيجة للضغط الذي مارسه زعماء الحركة الوطنية توصل المجلس الأعلى إلى صيغة قرار يدعوا إلى تشكيل مجلس استشاري يتكون اعضاءه من بعض الوطنيين والتجار والوجهاء، يكون عمله تقديم المشورة والمساعدة للمجلس الاعلى خلال مسيرته التي تدعوا إلى الاصلاح، وفي نهاية عام ١٩٥٩ تشكل المجلس الاستشاري من عبد الحميد الصانع ونصف اليوسف ومحمد النصف ويوسف الفليج وحمد المشاري ومشعان الخضير وخالد العدساني(٤).

ويبدو أن الشيخ عبد الله السالم الصباح قد أدرك ضرورة أدخال الاصلاحات على دوائر البلاد تمهيداً للاستقلال واعطاء شيء من المشاركة الشعبية في الحكم وهذا كان واضحاً عندما كلف وجهاء الكويت الوطنيين بتأليف لجنة من بينهم للإشراف على الاصلاحات وبالتالي تكون مجلس استشاري يكون إلى جانب المجلس الاعلى في إدارة البلاد، وفي المقابل لم تترك الحركة الوطنية فرصة إلا ولجأت اليها من أجل زيادة الضغط على الحكومة لإجبارها على اعادة النظر في الاصلاحات، وعلى الرغم من أن الشيخ عبدالله السالم الصباح كانت لديه الرغبة في ذلك الاتجاه ولاسيما بإدخال الاصلاحات في الحياة النيابية وتوسيع رقعة المشاركة الشعبية في الحكم، لكن ضغوطات بعض شيوخ الاسرة الحاكمة والاسر الكويتية المتنفذة كانت عقبة الاساس في هذا المضمار، غير أن تطور الاحداث الداخلية والخارجية، ووقوف بعض التيارات الوطنية والوجهاء إلى جانب زعماء الحركة الوطنية أتخذ الشيخ عبد الله السالم موقفاً اتسم بالحذر المصحوب بالشك من نجاح تلك الحركة، الأمر الذي شكل دافعاً قوياً للشيخ عبد الله السالم للمضي في منهجه الداعي للإصلاح وادخال الحياة النيابية في الحكم.

المبحث الاول: التطورات الداخلية

حدثت بعض التطورات الداخلية في الكويت شكلت دافعا للشيخ عبد الله السالم لان يهتم بعملية الاصلاح اكثر من السابق والتفكير في اعطاء فرصة للمشاركة الشعبية في الحكم وكان من بين تلك العوامل ما يخص علاقة الشيخ بالوطنيين وعلاقته بالأسرة الحاكمة ولأهمية العامل الثاني ارتأينا أن يكون في مقدمة تلك العوامل.

ضعف منافسة الاسرة الحاكمة

ترجع مسؤولية زيادة نفوذ الاسرة الحاكمة في الكويت إلى الإجراء الذي اتبعه الشيخ عبد الله السالم الصباح، عندما أعطى دوراً كبيراً لبعض أفراد الأسرة الحاكمة في إدارة شؤون البلاد منذ تأسيس مجلس الانشاء عام ١٩٥٢[٥] وكذلك اللجنة التنفيذية العليا عام ١٩٥٤ ومن ثم المجلس الأعلى ١٩٥٥ فضلاً عن بعض المناصب في الدوائر الأخرى كالشؤون الاجتماعية والمعارف كما ذُكر سابقاً[٦] ومن خلال هذا الاجراء منح الشيخ دائرة أوسع لنفوذ هؤلاء الاشخاص عن طريق ترأس تلك الدوائر واعطائهم المجال الأوسع للتدخل في شؤون البلاد، فقد ترأس كل فرد منهم بعض تلك الدوائر، وأصبح لهم نفوذ داخل هذه المؤسسات مما انعكس أخيراً على نشاطهم السياسي الداخلي وتدخلهم في شؤون الإمارة، ولعل من أبرز تلك الشخصيات أخي الحاكم الشيخ فهد السالم الصباح وعم الحاكم الشيخ عبد الله المبارك الصباح، والشيخ عبد الله الاحمد الأبن الأكبر للشيخ الراحل أحمد الجابر الصباح، فلا نعتقد أنه فيه نوع من المبالغة إذا قلنا فقد بأن هؤلاء الثلاثة كان لهم التأثير الكبير على قرارات الحاكم، والنفوذ الواضح على مسيرة الحياة السياسية في الكويت طيلة تلك المرحلة مت تاريخ الكويت السياسي[٧] ولا نبالغ ان صنفناهم من ضمن الشخصيات المتشددة الذين لا يرغبون بإصلاح البلاد وادخال الحياة النيابية على الحكم فضلاً عن عدم رغبتهم في مشاركة الشعب في حكم البلاد.

لكن على الرغم من ذلك، فأن الشيخ عبد الله السالم لم يكن راغباً بذلك الوضع، غير أنه لم يرى الفرصة المناسبة لتغيير ذلك، وعندما شهدت المرحلة الأخيرة من النصف الثاني من عقد الخمسينات بعض المتغيرات الداخلية، استغل الشيخ عبدالله السالم هذا الأمر، وعمد على تخفيف سطوة أفراد الاسرة الحاكمة، ولعل في مقدمة تلك المتغيرات ما شهده عام ١٩٥٧ عندما توفي الشيخ عبد الله الأحمد الذي وضعت وفاته حداً للصراع الداخلي عندما ضعف النزاع حول ولاية العهد[٨]، ومن ثم قيام الشيخ عبد الله السالم على تجريد شقيقه الشيخ صباح السالم من جميع المناصب التي يتولاها ولا سيما رئاسة الشرطة في عام ١٩٥٩، وبهذا ضعف تأثير صباح السالم وبات في موقف بعيداً عن قرارات

الحاكم، الأمر الذي أنهى الخلافات بين دائرتي الأمن والشرطة بعد أن أصبحت تحت إدارة الشيخ عبد الله المبارك بأمر من الحاكم منذ ذلك الحين[٩] .

كما تزامن ذلك مع وفاة الشيخ فهد السالم الأخ غير الشقيق لحاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح في تموز يوليو ١٩٥٩ والذي كان رئيساً لمجلس الانشاء منذ تشرين الثاني نوفمبر عام ١٩٥٢، وفي الوقت نفسه رئيساً للمجلس البلدي ودائرة الأشغال العامة، فقد كان له نفوذاً سياسياً كبيراً داخل الكويت[١٠] فضلاً عن أنه من ابرز المنافسين على ولاية العهد إلى جانب الشيخ صباح السالم والشيخ عبد الله المبارك اللذين كانا على خلاف دائم معه، لذا أدت وفاته إلى وضع حدٍ من للخلافات داخل الأسرة الحاكمة [١١]، أما الشيخ عبد الله المبارك الذي أزداد نفوذاً وسلطةً أكثر من السابق منذ أحداث ١٩٥٩ بعد أن فوضه الحاكم إدارة الأمن والشرطة، فقد أخذ يتطاول على الحاكم نفسه، ولكن على الرغم من ذلك فقد عمد الشيخ عبد الله السالم الصباح في عام ١٩٦١ لإجبار الشيخ عبدالله المبارك على الاستقالة من منصبه وابعاده عن الكويت، ومن هنا يبدو أن الأمر بعد أن استقر للشيخ عبد الله السالم، قلب ظهر المجن لتلك الشخصيات المتنفذة، لاسيما وان سياسته تلك قد لقيت الترحيب من الرأي العام الكويتي، ولا سيما عندما لجأ إلى زيادة الضغط على الشيخ عبد الله المبارك واستقالته من المنصب، فقد لقيت تلك الاستقالة كل الترحيب من قبل الشعب الكويتي، وكذلك من أوساط الأسرة الحاكمة[١٢]، فلا غرابة أن نجدها توصف في بعض الكتب بأنها "انقلاب أبيض" بدليل أنها احدثت انعطافه مهمة في تاريخ الكويت ولكن دون إراقة الدماء، ولعل البهجة التي اعتلت وجوه التيارات الوطنية عندما جرد الشيخ المبارك من منصبه تعود إلى دور الأخير في أحداث الشويخ، لذا اعتقدوا بأنه كان العائق الوحيد أمام اجراء الاصلاح السياسي وتوسيع المشاركة الشعبية في الحكم[١٣].

وهكذا فقد مهدت مغادرة الشيخ عبد الله المبارك البلاد الطريق أمام الشيخ عبد الله السالم للتطلع إلى المشاركة السياسية في الحكم، وبالتالي اتخاذ قرار ينص على اتباع النظام البرلماني كأساس للحكم في الكويت وتوسيع الحريات العامة [١٤].

وهنا يمكن القول أن الطموح الذي كان يراود الشيخ عبد الله السالم في الحد من دور شيوخ الاسرة الحاكمة الذين كانوا يتمتعون بامتيازات وصلاحيات واسعة بعد أن اصبح لهم نفوذ كبير وصل به الحد إلى التأثير على قرارات الحاكم نفسه، كما انهم كانوا السبب في الخلافات السابقة بين الحاكم والوطنيين الكويتيين من وجهاء وتجار ومثقفين، وعلى الرغم من ان الشيخ سالم كان يدعم افراد اسرته في الجوانب المادية والمعنوية إلا انه كان يسعى في الوقت نفسه للحد من افكارهم الاستبدادية التي تقتضي بان تكون الكويت لأسرة آل صباح يأخذون منها ما يشاؤون ، ولا نبتعد عن الواقع كثيراً إذا ما

قلنا بأن ميل الشيخ عبد الله السالم الصباح للنظام البرلماني ومساندته للحركة الوطنية ودخوله في التجربة البرلمانية خلال عامي ١٩٣٨ – ١٩٣٩ وأدراكه لصعوبة الأوضاع والتطورات التي شهدتها الكويت آنذاك، كان لها الأثر في تولد القناعة التامة لديه بوجوب اشراك الشباب الكويتي المتنور في العملية السياسية لا سيما بعد أن لاحظ، بأن الاخيرين يحملون افكار اصلاحية ولديهم الرغبة القوية في التحالف مع الوجهاء والتجار من أجل تطوير البلاد ونهضتها، لكن هذا التحول السياسي الخطير في مسيرة التاريخ الكويتي لم يكن بمعزل عن بعض المؤثرات الخارجية التي عكست تدخلاتها طبيعة النظام السائد وتوجهاته السياسية، لذا كان لبعض تلك المؤثرات البصمة في تغيير الأوضاع الداخلية في الكويت .

المبحث الثاني: التطورات الخارجية

رافق التطورات الداخلية الكويتية مؤثرات خارجية اقليمية انعكست على أفكار الشيخ عبد الله السالم ودفعته لأن ينتهج الاصلاحات والنظام البرلماني في الحكم، ففضلاً عن الأثر الذي تركه قيام الجمهورية العربية المتحدة، فقد كانت هنالك أحداث الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ في العراق، فقد شهدت تلك الأحداث توتر في العلاقة بين القوى القومية في الكويت ونظام الحكم الجديد في العراق بسبب معاداة عبد الكريم قاسم للوحدة العربية، حتى أن الأخير قام بحملات تصفية كبيرة لبعض القوى القومية والناصرية داخل العراق مستخدماً الحزب الشيوعي العراقي اداة تنفيذية لذلك[١٥] لذا دفع هذا الاجراء بالقوميين الكويتيين إلى التكاتف مع الحكومة الكويتية لاجتثاث الشيوعيين وابعادهم عن الكويت فعملوا على جرد اسمائهم وتقديمها للحكومة بغية ابعادهم عن الكويت تجنباً لخطرهم على الحركة الوطنية والقومية، ولم يكتفِ القوميون الكويتيون بذلك بل دعوا إلى عقد مهرجان خطابي في ثانوية الشويخ هاجموا من خلاله سياسة الرئيس عبد الكريم قاسم التي اعتقدوا بأنها معادية للكويت، كما نددوا من جانب آخر بالسياسة البريطانية وحمايتها المزعومة على الكويت وطالبوا الحكومة باتخاذ الاجراءات اللازمة للدخول في مفاوضات مع بريطانيا لإنهاء اتفاقية عام ١٨٩٩ سيئة الصيت[١٦]، ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الكويتية رأت هذه التطورات الاقليمية ما يصب في مصلحة البلاد، فقد قضت على مطالب الحركة الوطنية السابقة التي كانت تدعوا للاتحاد مع العراق، لذا فلا غرابة أن نجدها قد اعتبرت ذلك الحدث تطوراً ايجابياً في السير في اصلاح البلاد والتهيؤ للاستقلال[١٧].

وامام التطورات الكويتية الداخلية والمتغيرات الخارجية كان هنالك رأي لبريطانيا من تلك التطورات، فمنذ عام ١٩٥٨ أعدت الخارجية البريطانية مشروعاً للتعامل مع الأوضاع الخطيرة في الكويت وبدأت تفكر بإعادة حساباتها بشأن سياستها هناك، فزادت خشيتها من تأثير الأحداث العربية على أوضاع الكويت الداخلية وسياستها الخارجية، لا سيما أن معظم استهلاكها كان يعتمد على صادرات النفط الكويتي فضلاً عن أن كل الارصدة المالية الكويتية كانت مودعة بالجنيه الاسترليني في المصارف البريطانية، وهذا دون شك سيؤثر على الاقتصاد البريطاني[١٨] وبشأن ذلك أعدت الخارجية البريطانية تقريراً تضمن ضرورة أن يستفيد الشعب الكويتي من الدخل الوفير للنفط وأن لا يكون حكراً على فئة الأمراء وبعض التجار وضرورة أن يشارك الشعب في الحكم وإعطاء الكويت الاستقلال تماشياً مع موجة التحرير السائدة في العالم التي أصبح لها صدى واسع في الكويت لاسيما بعد العدوان الثلاثي على مصر[١٩] .

ويبدو أن بريطانيا أخذت تدرك بأن قوتها واقتصادها في تلك المدة أخذ بالتراجع نظراً لما بذلته من اموال في سبيل السيطرة وحماية مصالحها في السويس والخليج العربي، فكان من الطبيعي جداً أن يضيف ذلك عبئاً جديداً للصعوبات الاقتصادية التي كانت تعاني منها بريطانيا خلال تلك المرحلة، كما أن القومية العربية أخذت تتسع في المنطقة العربية فكان للكويت نصيب منها فكانت الحركة الوطنية الكويتية قد اتخذت من الاصوات الرافضة للاستعمار في الوطن العربي دافعاً لتقف بوجه التطلعات البريطانية للسيطرة على الكويت ولعل بريطانيا بعد أن أدركت ذلك الخطر أرادت من اجراءاتها هذه ان تعطي الكويت استقلالها تحت المظلة البريطانية اولاً للحفاظ على هيبتها وللمحافظة على مصالحها المتبقية هنالك ثانياً، لاسيما بعد ان أخذت تفكر بانسحابها من السويس.

وهكذا لم يكن اتفاق الشعور المعادي لبريطانيا في الكويت منصباً باتجاه الغاء معاهدة ١٨٩٩، بل تخطى الشعور الوطني تلك الحدود بالمطالبة بخروج بريطانيا من الكويت نهائياً بوصفها مسؤولة عن جميع ما عانت منه البلاد خلال الحقبة الماضية، ومن هنا أصبحت الاوضاع الداخلية، ومؤثراتها الخارجية ارضاً خصبة هيأة للشيخ عبد الله السالم الصباح بأن يسير قدماً في تطبيق الاصلاح وتوسيع دائرة التمثيل السياسي ومشاركة التيارات والنخب الوطنية تمهيداً لاستقلال الكويت.

حتماً تركت الاحداث الداخلية وتطلعات الشعب الكويتي باستقلال البلاد، أمام الشيخ عبد الله السالم الكثير من الصعاب الواجب تجاوزها على الرغم من سعي الأخير لتحقيق ذلك منذ توليه الحكم، لذا نجده اتخذ منذ مطلع عام ١٩٥٩ بعض القرارات السياسية تمهيداً لذلك التوجه الجديد بعيداً عن تدخلات بريطانيا وضغوطاتها، لاسيما بعد أن بدا واضحاً تراجع النفوذ البريطاني في التأثير على الأمور الداخلية في الكويت، فعلى الرغم من أن البرلمان البريطاني كان قد أعلن منذ الرابع من شباط فبراير ١٩٥٩ بأن الكويت ستصبح دولة مستقلة وأن الحكومة البريطانية تتكفل بحمايتها[٢٠]، فقد كان هذا الأمر دافعاً للشيخ عبدالله السالم الصباح لأن يقدم على تنظيم علاقاته الخارجية مع بريطانيا، لذا دعا الشيخ في تشرين الأول اكتوبر عام ١٩٥٩ إلى تعديل نوع العلاقات القائمة بين بريطانيا والكويت، لاسيما في الشؤون القضائية، وبشأن ذلك أصدر مرسوماً أميرياً في التاسع عشر من كانون الأول ديسمبر عام ١٩٥٩ يدعوا إلى تنظيم القضاء وجعله شاملاً لجميع الاختصاصات القضائية في مختلف النزاعات التي تقوم داخل إطار سيادة البلاد بعد أن كانت الكثير من القضايا تنظر أمام هيئة غير كويتية[٢١]، وفضلاً عن ذلك أمر الشيخ عبد الله السالم المجلس الاعلى، بتأليف مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية، وبناءً على ذلك عين المجلس الاعلى كل من: محمد عبد الرحمن البحر وبدر السالم العبد الوهاب وحمود الزيد الخالد ويعقوب يوسف الحمد ويوسف ابراهيم الغانم وخليفة فهد الغنيم

كأعضاء لمجلس الانشاء والتنمية المزمع تشكيله في كانون الثاني يناير عام ١٩٦٠، وعين طلعت الغصين أمين سر للمجلس، ونزولاً عند رغبة الشيخ عقد المجلس أولى جلساته في الحادي عشر من كانون الثاني يناير ١٩٦٠ وقرر تعيين مجلساً للبلدية، أما في جلسته المنعقدة في الرابع والعشرين من تشرين الأول اكتوبر ١٩٦٠ فقد عين مجلساً للمعارف، لكن من اللافت للنظر أن تشكيل المجلس قد أثار امتعاض بعض القوى الوطنية الكويتية، لأنهم اعتقدوا بأن هذا المجلس قد سلب جميع الانجازات التي حققتها الحركة الوطنية في مسيرتها التاريخية، لذا عُدَّ انتكاسة واضحة لتلك الانجازات، ومن هنا فإن الاعضاء الذين وافقوا على التعيين كانت لهم مواقف مشرفة طوال مسيرتهم الوطنية[٢٢]، إلا أنّ وبعد دراسة الموقف يتضح أن الاعضاء قد اعلنوا موافقتهم على التعيين تحت الضغط والتهديد من جانب السلطة وانهم ارغموا على قبول تلك المناصب نتيجة افلاسهم من وظائفهم السابقة بسبب هيمنة السلطة على غالبية الانشطة التجارية جراء تركز جميع واردات النفط بيدها، وقد أدت تلك التطورات إلى اضطراب الاوضاع في الكويت وبقيت على تلك الحالة حتى تصريح عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٦١، ليكون ذلك سبباً للعودة إلى مبدأ التفاهم بين الحكومة والشعب لضمان الاستقرار في البلاد [٢٣].

ومما تقدم يبدو أن ما قامت به الحكومة الكويتية لم يكن بمستوى ما كانت تطمح إليه الحركة الوطنية في الكويت، لذلك استنكرت اجراءات السلطة عندما ضغطت على بعض الزعامات لتولية تلك الناصب.

ولكن بعد أن أدرك الشيخ عبد الله السالم الصباح مشاعر الوطنيين الكويتيين تجاهه عمد إلى تقريبهم إليه فدعا كل من أحمد الخطيب وجاسم القطامي ويعقوب يوسف الحميضي وعبد الله حسين الرومي للعمل عنده في الديوان الأميري واخبرهم، بأن الكويت بلدهم وعليهم العمل على حمايتها[٢٤]، ولما كان الشيخ عبدالله السالم مهتماً بالمضي بالإصلاحات فقد فوض الأمر إلى المجلس الأعلى والمجلس الاستشاري الذي أخذ يطلق عليه تسمية "المجلس المشترك" في عام ١٩٦١ والذي ضم في عضويته عبد العزيز الصقر ويوسف الغانم، فضلاً عن اللجنة الاستشارية للمجلس الاعلى ليؤلف بذلك مجلساً موحداً وَكّلت اليه مهمة التحضير لوضع الاسس الاصلاحية للبلاد والاعداد للاستقلال المرتقب[٢٥]، ومن هنا يبدو أن الحكومة الكويتية بدأت تتقبل مطالب الحركة الوطنية لذلك تبنى الشيخ عبد الله السالم تلك المطالب وأمر المجلس بوضع الاجراءات اللازمة لذلك.

أثبتت مجريات الاحداث أن الحركة الوطنية كانت قوة فاعلة ومؤثرة في مسار الحياة السياسية الكويتية، وهذا ما أكدته سياسة الشيخ عبد الله السالم عندما دعا بعض الوطنيين للعمل عنده ، فعلى

الرغم من محاولة امتصاص نشاطهم السياسي فقد أدى ذلك إلى زيادة مشاركتهم الشعبية في الحكم[٢٦]، لذا يمكن القول أن هذا التوجه كان بداية التمهيد لاستقلال البلاد وتنظيم الاجهزة الإدارية، والحقيقة أن الحاكم أدرك جيداً بأن هؤلاء الوطنيين لديهم القوة والسطوة التي تجعله أهلاً لقيادة البلاد من خلال استخدام النداءات الحماسية التي كانت كفيلة للقيام بتحرك واسع ضد السياسة البريطانية، لذا عمد إلى دمج المجلس المشترك واللجنة التنظيمية للاصطلاح ليكون بذلك مجلس واحد أشبه "بمجلس الوزراء" الحالي كما انه يشكل في الوقت نفسه مجلساً تشريعياً يهدف إلى تحقيق العمل المشترك في رسم سياسة البلاد [٢٧]، ونزولاً عند رغبة الجميع تم عقد اجتماعاً مشتركاً للتفاهم على إبراز الخطوات لتطبيق الاصلاح، وقد اتفق الجميع على استدعاء بعض الخبراء للمساهمة في رسم القوانين في نهضة البلاد وتطورها، فوقع الاختيار على الخبير الدستوري المصري الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري لوضع قوانين البلاد بهدف تنظيم الحكم والشؤون الإدارة في الكويت[٢٨]، وفضلاً عن ذلك قرر المجلس إرسال وفد برئاسة جابر الاحمد الصباح لزيارة بعض البلدان العربية للتعريف بقضية استقلال الكويت واطلاعهم على السياسة التي ستتبعها كدولة مستقلة وقد أوصى الشيخ عبد الله السالم الصباح أعضاء الوفد بضرورة طرح وتوضيح أخر التطورات التي شهدتها الكويت للدول العربية التي سيزورونها، ومطالبتهم بدعم استقلال الكويت وقد ضم الوفد في عضويته بعض الوطنيين الكويتيين، والخبير القانوني عبد الرزاق السنهوري، وبعد أن انهى الوفد مهمته التي كلف بها أعد تقريراً سلمه إلى الحاكم، تضمن التقرير مجموعة مقترحات لدعم موقف استقلال الكويت وكان أهمها ضرورة اتخاذ شكل من أشكال الحكم البرلماني ووضع دستور للبلاد لان أغلب البلدان العربية التي زارها الوفد تنتقد الحكم الفردي[٢٩].

ومن الطبيعي جداً أن تهيء مثل هذه الأوضاع الأرضية المناسبة للشيخ عبد الله السالم لكي يوسع نفوذه السياسي ويعمقه في هذه البلاد، فقد كان له قصب السبق في هذا الميدان عندما استغل القرير الذي رفعه له أعضاء الوفد، فتقدم في الرابع من كانون الثاني يناير ١٩٦١ برسالة رفعها إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي جورج مديلتون George Middleton، واستناداً إلى المذكرة التي رفعت إلى الحكومة البريطانية، استحصل المقيم البريطاني في الخليج العربي قراراً أصدره البرلمان البريطاني في أيار مايو ١٩٦١ يفيد بأن الكويت ستصبح جاهزة لإدارة علاقاتها الدولية دون أية مساعدة[٣٠]، وقد أكد ذلك إدوارد هيثEdward Heath مسؤول الشؤون الخارجية بالحكومة البريطانية بمذكرة رفعها إلى حكومته في السادس من نيسان أبريل ١٩٦١، عندما أكد فيها على رغبة حاكم الكويت بعقد اتفاقية جديدة تحل محل اتفاقية ١٨٩٩[٣١]، كما كرر هيث مطلب الشيخ عبد الله السالم بشأن

استقلال بلاده بمذكرة أخرى رفعت إلى مجلس الوزراء البريطاني في التاسع من حزيران يونيو ١٩٦١ أكد فيها على أن الشيخ عبدالله السالم بات مدركاً أكثر من السابق لطبيعة التطورات التي حققتها بلاده وذكر لحكومته بأن حاكم الكويت حريص على أن يكون مستقلاً باتخاذ القرارات السياسية التي تهم بلاده، وأن أي مساعدة بريطانية تتوقف على طلب حكومة الكويت لها[٣٢].

وفي معرض ردها على ما تقدمت به حكومة الكويت، أجابت الحكومة البريطانية بمذكرة أرسلت إلى الشيخ عبد الله السالم عن طريق المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي السير وليم لوس Sir William Luce [٣٣]، بعد أن أعلنت الحكومة البريطانية تخليها عن مسؤوليتها في إدارة شؤون الكويت الخارجية بشكل رسمي في التاسع عشر من حزيران يونيو ١٩٦١ وأن نتائج مباحثاتها التي توصلت اليها وفق قرار يتضمن: إلغاء اتفاقية الثالث والعشرين من كانون الثاني يناير عام ١٨٩٩، على أن تكون العلاقات بين بريطانيا والكويت بعد ذلك مبنية على الصداقة المتينة، والتحاور بين الحكومتين في جميع الأمور التي تتعلق بسياسة الكويت، وأن تقوم بريطانيا بتقديم المساعدة إلى الحكومة الكويتية متى ما طلبت منها ذلك[٣٤]، وبعد ذلك اخبر المقيم البريطاني وليم لوس الشيخ عبدالله السالم بأن موافقته على تلك البنود تعد بمثابة عقد اتفاقية جديدة بين الكويت وبريطانيا، وأن اتفاقية الثالث والعشرين من كانون الثاني يناير ١٨٩٩، ستصبح ملغاة من الناحية القانونية، ومن جانبه رحب الشيخ عبدالله السالم الصباح ببنود الاتفاقية الجديدة واعلن موافقته عليها بمذكرة أرسلها في اليوم نفسه إلى المقيم البريطاني وليم لوس – أي في التاسع عشر من حزيران يونيو ١٩٦١– [٣٥].

ونتيجة لهذه التطورات أصبحت أمام الكويت سوى التطبيق الفعلي للاستقلال، وتسجيل الخطوات الفعلية لإنهاء معاهدة عام ١٨٩٩، لتؤشر بذلك انعطافه تاريخية مهمة في سجل الكويت الحافل بالإنجازات السياسية ولتصبح نقطة تحول في تاريخها الحديث والمعاصر.

وبهذه المناسبة أصدر سكرتير الحاكم بياناً جاء فيه "بعون الله وحمده تم في هذا اليوم الاثنين الواقع في السادس من شهر محرم ١٣٨١ هـ الموافق في التاسع عشر من حزيران يونيو ١٩٦١ بتبادل كتابين بين حاكم الكويت والسير وليم لوس المقيم السياسي في الخليج العربي نيابة عن حكومة المملكة المتحدة ويشكل الكتابان المذكوران اتفاقاً بين الحكومتين يظل نافذاً مالم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهائه بإخطار يسبق هذا الإلغاء بثلاث سنوات على الاقل"[٣٦]، وعلى وفق ذلك يمكن أن نعد تلك الرسائل البداية لاستقلال الكويت الكامل بكل ما يتبع هذا الاستقلال من

مسؤولية وامتيازات [٣٧] وبهذا تم الغاء اتفاقية الثالث والعشرين من كانون الثاني يناير ١٨٩٩ لكونها تتنافى مع سيادة واستقلال الكويت[٣٨].

وبهذه المناسبة خطب الشيخ عبدالله السالم في يوم الاستقلال خطاباً موجهاً للشعب الكويتي اكد فيه إلى عودة الحياة الدستورية إلى البلاد، قائلاً "لقد كان للتعاون الوثيق بين الحكومة ممثلة في المسؤولين من أبناء الأسرة الحاكمة وبين الشعب المخلص من المغزى الجميل ما أشاع الغبطة والاستحسان في نفسي، وجعلني اتمنى استمرار مثل هذا التعاون لخير البلد ودوام تقدمه وازدهاره"[٣٩] .

وبعد ذلك مهد الاستقلال لدخول الكويت إلى جامعة الدول العربية، ففي اليوم نفسه الذي اعلن فيه الحاكم استقلال بلاده قرر الانضمام إلى الجامعة، ولتحقيق هذا الأمر، ارسل عبد العزيز حسين في الثالث والعشرين من حزيران يونيو عام ١٩٦١، ليطرح تلك الرغبة على أمين عام الجامعة[٤٠]، ومن جانبه الأخير بادر بإخبار حكومات الدول الاعضاء لأخذ رأيها تمهيداً لعرض الطلب المقدم اليه من حكومة الكويت على مجلس الجامعة، وفي العشرين من تموز يوليو ١٩٦١ عقدت الجامعة اجتماعاً لمناقشة عضوية الكويت في الجامعة العربية، وبعد مناقشات لم تطل كثيراً أتخذ في ختام الجلسة القرار الآتي: أن تلتزم حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضي الكويت في أقرب وقت ممكن، وأن تلتزم الحكومة العراقية بعدم استخدام القوة في ضم الكويت اليها وتأييد كل رغبة يبديها الكويت للوحدة أو الاتحاد مع غيره من دول الجامعة العربية استناداً لميثاق الجامعة، والترحيب بالكويت عضواً في الجامعة العربية[٤١]، وفي جلسة المجلس التي انعقدت في الثلاثين من يوليو تموز عام ١٩٦١ تقرر الترحيب بالكويت كدولة مستقلة وعضو في جامعة الدول العربية، والعمل على مساعدتها في الانضمام إلى عضوية الامم المتحدة[٤٢] فيما بعد، لكن بريق تلك النجاحات واجهت بعض العقبات عندما أخذ العراق يطالب بضم الكويت بوصفها تابعة للحكومة العراقية، لذا كان للحركة الوطنية وقفة مشرفة في تاريخ الكويت من تلك الدعاوى.

الادعاءات العراقية في الكويت وموقف الحركة الوطنية منها

لم تكن تلك التطورات التي شهدتها الكويت تمر دون تعكر في مزاجها السياسي، فعلى الرغم من التأييد الشعبي والعربي لنيله الاستقلال(٤٣)، غير أنها واجهت دعاوي الحكومة العراقية بضمها إلى العراق بوصفها محافظة تابعة إدارياً له، لكنها سلبت منه نتيجة سياسات الدول الاستعمارية، ففي هذا السياق بعث عبد الكريم قاسم برقية إلى حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم جاء فيها بأنه يرحب بإلغاء اتفاقية ١٨٩٩ بوصفها غير شرعية وانها عقدت دون علم الدولة العثمانية التي كانت الكويت تابعة لها، كما اشار في البرقية بأن الذي وقع المعاهدة ويقصد – الشيخ مبارك – هو قائم مقام تابع لولاية البصرة بحسب ادعائه، وقد حملت البرقية تهنئة إلى الشيخ عبد الله السالم دون التطرق لاستقلال بلاده، وختم قاسم المذكرة بتحذير حاكم الكويت من ان يتقبل سيطرة استعمارية جديدة(٤٤) وقد تبع ذلك تصريح آخر لعبد الكريم قاسم القاه في الخامس والعشرين من حزيران يونيو ١٩٦١، والذي أومأ فيه إلى استقلال الكويت وسيادتها، إلا أنه طالب بضمها إلى العراق مدعياً أنها كانت تابعاً إلى لواء البصرة في وقت السيطرة العثمانية(٤٥)، وعلى أثر هذا التصريح انفجر الموقف الوطني في الكويت، وبدأت الحركة الوطنية والشعب الكويتي بالالتفاف حول حاكم البلاد ودعم حكومته الشرعية(٤٦) ، فبعد سماع تصريحات قاسم بضم الكويت إلى العراق طافت شوارع الكويت حشود ضخمة من المتظاهرين التي هتفت بحياة الكويت وحاكمها الشيخ عبد الله السالم، واخذوا يرددون "يابو سالم عطنا سلاح"، وقد جاء هذا الهيجان الشعبي على اساس وجهة نظرهم التي تقتضي أن الشيخ عبدالله السالم هو "رمز الوحدة الوطنية"، ومن تلك التطورات أصبح الشيخ على قناعة تامة بتوسيع المشاركة السياسية للشعب الكويتي(٤٧).

وفي ظل تلك التطورات لم يقتصر الوضع في المظاهرات على الشباب الكويتي فحسب، بل كان هنالك دور للمرأة الكويتية فيها، ففي السابع والعشرين من حزيران يونيو ١٩٦١ خرجت أول مظاهرة نسائية طافت شوارع الكويت استنكرت الادعاءات التي صرح بها عبد الكريم قاسم وشجبت سياسة العراق تجاه الكويت، فقد هتفت النسوة بسقوط الاستعمار ورئيس العراق، كما هتفت بحياة الشيخ عبدالله السالم أميراً للكويت(٤٨) أما بخصوص الأخير فأنه عندما أحس بخطورة الموقف في الكويت وحاجته إلى هكذا شعب يطمح بالمحافظة على استقلال بلاده، فقد وجه خطاباً للشعب الكويتي أثنى فيه على قيادتهم المظاهرات الرافضة للمطالب العراقية، لذا تركت تلك التطورات في الحركة الوطنية أثراً طيباً في نفس الشيخ عبد الله السالم الصباح منذ ذلك الوقت (٤٩)، وهنا جاءت الفرصة المناسبة

لأن يراجع كل من الحاكم والوطنيين الكويتيين حساباتهم لوضع حد للخلافات والعودة إلى الاسس التي وضعها حكام الكويت الأوائل التي شكلت الضمان الاساس للاستقرار(٥٠)، وهذا دون شك يعد انجاز يحسب للوطنيين الكويتيين وثمرة لجهدهم في ادخال الاصلاحات على البلاد فبعد أن كانت المناصب الحساسة بيد الشيوخ وبعض افراد الحاشية ممن يعملون على حساب مصالحهم أصبحت الآن بيد رموز الحركة الوطنية والقومية في الكويت.

وعوداً على بدء كانت هنالك علاقة طيبة بين الشيخ عبد الله السالم والقوميين الكويتيين كأحمد الخطيب وجاسم القطامي، وهذا كان واضحاً بعد احداث الشويخ في شباط عام ١٩٥٩، فعلى الرغم من أن الشيخ عبد الله السالم كان يحمل في نفسه عتباً على الشباب الكويتي في تلك الاحداث التي أعتقد فيها حاكم الكويت بأن ولاء الكويتيين لعبد الناصر وليس لحكومتهم ، إلا أن ذلك الاعتقاد تلاشى بعد خروج الكويتيين بشكل كبير استنكاراً للتهديدات العراقية التي صرح بها عبد الكريم قاسم، فقد ترك ذلك أثراً كبيراً في نفسه تجاه الشعب الكويتي(٥١) وعلى اساس ذلك لم يبقَ أثر لتلك الاحداث في خاطر الحاكم، مما وثق العلاقة بينه وبين الوطنيين الكويتيين، فكان لتلك العلاقة الثمرة للتعاون المشترك بين الطرفين من أجل ترسيخ الحكم البرلماني في الكويت، وهو ما دفع الشيخ عبد الله السالم إلى ان يدعو إلى إنشاء مجلس تأسيسي والدعوة إلى اجراء الانتخابات ليبين، بأن الحكم في الكويت ليس حكماً انفرادياً وأن للشعب رأي فيه (٥٢).

وهكذا عادت المياه إلى مجاريها وتوثق التعاون بين القوى الوطنية الكويتية والشيخ عبد الله السالم، مما كان له الأثر الكبير في رسم الحياة السياسية ووضع الدستور وقطع الطريق على المتنفذين من الاسرة الحاكمة من الذين وقفوا بشدة ضد الاصلاحات ومشاركة الشعب في الحكم، وهذا ما يقودنا إلى الاعتقاد بأن ذهاب الشيخ عبد الله السالم إلى فيلكا بعيداً عن المدينة طوال الاحداث المحتدمة عام ١٩٥٩ وانه لم يحضر مهرجان الشويخ رغم انه من المرحبين بالجمهورية العربية المتحدة، ولعله أراد أن لا يكون محرجاً بين طموحات الاسرة الحاكمة في الحفاظ على امتيازاتها وبين الحركة الوطنية ومطالبها التي هو مؤمن بها ولكنه كان كثيراً ما يتجنب الاصطدام بشيوخ الأسرة الحاكمة.

واستناداً لما تقدم يمكن أن نعد الوهن الذي أصاب الأسرة الحاكمة على أثر غياب ووفاة بعض الشخصيات المؤثرة على قرارات الحاكم بغية الحفاظ على مصالحهم والعلاقات الطيبة بين الوطنيين والشيخ عبد الله السالم لاسيما أنَّ الأخير كان من مناصري التطور والاصلاح منذ عام ١٩٢١، فضلاً عن الرغبة الجامحة لدى الحاكم في تطوير مؤسسات البلاد والحد من التدخل البريطاني في الإمارة، ووجود فئة تجارية تواقة للإصلاح السياسي لا سيما وان أغلب التجار كانوا من المشاركين في مجلس

عام ١٩٣٨ و١٩٣٩ ولهم علاقات طيبة مع الشيخ عبد الله السالم، كما لا يفوتنا أن نذكر التهديدات والادعاءات العراقية التي كان لها الدور في وقوف الشعب الكويتي وراء حاكمه واعلان الولاء له وللخطابات الرنانة التي كانت تسمع داخل الكويت كخطابات جمال عبد الناصر التي كانت تدعو إلى محاربة الاستعمار ودعم القوميين الكويتيين مما كان له الاثر في مطالبة الكويتيين بالانتخابات النيابية ووضع دستور للبلاد، ويضاف لتلك العوامل وجود الخبراء الدستوريين كعبد الرزاق السنهوري والدكتور عثمان خليل عثمان، وعلى اساس تلك العوامل قرر حاكم الكويت ادخال الحياة النيابية إلى البلاد من خلال المجلس التأسيسي الذي يتكفل بإعداد دستور للبلاد.

المبحث الثالث: المجلس التأسيسي واعداد الدستور

أصبح الشيخ عبد الله السالم الصباح على قناعة تامة بأن يكون للشعب مساهمة في الحياة السياسية واتاحة المزيد من الحرية السياسية في البلاد، لذلك أصدر مرسوماً اميرياً يقضي بانتخاب مجلس تأسيسي للكويت يحقق من خلاله ما كان يطمح اليه الوطنيون الكويتيون في ادخال الحياة النيابية على الحكم في البلاد[٥٣] وقرر في الوقت نفسه ان يكون المجلس مستقلاً استقلالاً تاماً وله كيانه الخاص، فأخذت فكرة وضع دستور وانتهاج نظام أساسي للكويت تظهر بوضوح، كما ظهرت آراء عدة في هذا الصدد، منها تشكيل لجنة لوضع الدستور واجراء انتخابات وبغية تحقيق ذلك باشر الشيخ عبد الله السالم منذ الوهلة الأولى إلى عقد جلسات مشاورة مع شيوخ الأسرة الحاكمة ووجهاء الكويت وتجارها فضلاً عن اقطاب التيار القومي كالخطيب ويوسف ابراهيم الغانم [٥٤] ولا يستبعد أن تكون لدى الشيخ الرغبة في الظهور بمظهر الداعي إلى قيام قاعدة الشورى وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، من خلالها يحق للشعب الكويتي الابداء عن آراءه في طبيعة نظام الحكم والمساهمة في تطوير البلاد وازدهارها.

وبغية تطبيق ذلك صدر المرسوم الأميري رقم ١٢ لعام ١٩٦١ في السادس والعشرين من آب اغسطس جاء فيه "نحن عبد الله السالم الصباح أمير دولة الكويت، رغبة منا في اقامة نظام الحكم على اسس واضحة ومتينة، وتمهيداً لإصدار دستور للبلاد يستمد احكامه من ظروفها، ويستند الى المبادئ الديمقراطية ويستهدف رفاهية الشعب وخيره، رسمنا الآتي:

المادة الأولى: تؤلف هيئة التنظيم من المدرجة اسماؤهم أدناه: حمد الصالح الحميضي وحمد المشاري وحمود الزيد الخالد وخالد سليمان العدساني وعبد الحميد الصانع ومشعان الخضير ومحمد يوسف النصف ويوسف ابراهيم الغانم وعبد العزيز حمد الصقر.

المادة الثانية: يكوّن أعضاء المجلس الأعلى وأعضاء هيئة التنظيم السالف ذكرهم مجلس مشترك يتولى إلى جانب الأعمال التي يقوم بها في الوقت الحاضر وضع قانون للإعداد إلى انتخاب اعضاء المجلس التأسيسي الذي يتولى عند تأليفه اعداد دستور البلاد.

المادة الثالثة: تجرى الانتخابات العامة للمجلس التأسيسي المزمع تشكيله في أول نوفمبر ١٩٦١م" (٥٥).

ويبدو أن دوافع تشكيل المجلس التأسيسي في الكويت لا تخلو من رغبة الشيخ عبد الله السالم، وبعض القيادات الوطنية في إظهار بلادهم أمام انظار المحيط الاقليمي وكذلك العالمي بمظهر الدولة المتحضرة التي تعتمد نظام الحكم الديمقراطي بديلاً عن النظم العشائرية التي تعتمد القيم والعادات القبلية أساساً في حكمها، فاصبح من الواجب على الكويت بعد أن نالت استقلالها أن تبرهن وجودها كدولة مستقلة ينعم أهلها بالحرية والديمقراطية، وذلك من خلال انشاء مجالس منتخبة توضح للعالم أن الحكومة الكويتية تسير تجاه المزيد من الديمقراطية(٥٦).

وعلى وفق ذلك بدأت هيئة التنظيم التحضير لوضع قانون لانتخاب اعضاء المجلس التأسيسي، ففي السادس من أيلول عام ١٩٦١ واستناداً إلى ما أوكل لها، وضعت الهيئة قانون الانتخاب رقم ٢٥ لعام ١٩٦١ الذي يقضي بـ: تقسيم الكويت إلى عشر دوائر انتخابية، ينتخب من كل منطقة نائبين، عن طريق الاقتراع العام السري المباشر، وأن لا يقل عمر النائب عن ثلاثين عاماً ويكون ممن يمتلكون القراءة والكتابة، كما اشترط القانون على النائب بأن لا يرشح نفسه في أكثر من منطقة انتخابية ولا يحق لعضو المجلس التأسيسي المنتخب الجمع بين عضوية المجلس التأسيسي والوظائف العامة الاخرى(٥٧).

وعلى أساس المرسوم الاميري رقم ١٧ لعام ١٩٦١ الذي تأجلت بموجبه الانتخابات إلى كانون الأول سبتمبر ١٩٦١، اجريت انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي لانتخاب عشرين عضواً يمثلون عشر مناطق انتخابية في يوم السبت الموافق الثلاثين من كانون الاول ديسمبر ١٩٦١ (٥٨) ، وقد فاز بعضوية المجلس كل من: عبد العزيز الحمد الصقر ومنصور موسى الميزيد وحمود الزيد الخالد ومحمد

رفيع حسين معرفي وأحمد الخطيب ويوسف خالد المخلد المطيري ويعقوب يوسف الحميضي وعبد الله فهد اللافي الشمري وعباس حبيب مناور وسليمان أحمد الحداد وعبد اللطيف محمد ثنيان الغانم وأحمد خالد الفوزان وسعود العبد العزيز العبد الرزاق ومحمد يوسف النصف وعبد الرزاق سلطان أمان ومبارك عبد العزيز الحساوي وعلي ثنيان صالح الأذينة ومحمد وسمي ناصر السديران ونايف حمد جاسم الدبوس وخليفة طلال الجري[٥٩] ويضاف اليهم الوزراء من غير اعضاء المجلس وعددهم احد عشر وزيراً [٦٠] فاصبح المجلس مكون من واحد وثلاثين شخصاً، عشرون منهم منتخبون انتخاباً إضافةً للوزراء بحكم وظائفهم[٦١].

ومن خلال الاطلاع على اسماء الفائزين ومناطقهم في الملحق، تبين أن المجلس قد مثله أغلب فئات المجتمع الكويتي، واتضح أن الشيعة والفئة الوسطى المتعلمة قد شاركت للمرة الأولى في تاريخ الكويت في مجلس استشاري، لأن المجالس التشريعية السابقة كانت مقتصرة على الفئة التجارية فقط، وهذ دون شك يعطي هيبة وقوة للمجلس من ناحية، ويبين الانفتاح الذي شهدته الكويت أبان حكم الشيخ عبد الله السالم الصباح ورغبته في اشراك أغلب فئات المجتمع الكويتي من ناحية اخرى وهذا كان واضحاً حينما قسمت الدوائر الانتخابية على عشر مناطق لكل منطقة نائبين.

وفي العشرين من كانون الثاني يناير ١٩٦٢ الساعة العاشرة صباحاً من يوم السبت عقد المجلس التأسيسي أولى جلساته، إذ حضرها الاستاذ الخبير القانوني محسن عبد الحافظ الذي كان مندوباً عن الحكومة لحضور جلسة المجلس للنظر في جدول الاعمال[٦٢] وتقدم الاجتماع كلمة القاها حاكم البلاد الشيخ عبدالله السالم جاء فيها "تفتتح الآن أعمال المجلس التأسيسي لدولة الكويت المستقلة، هذا المجلس الذي تقع على عاتقه مهمة وضع أساس الحكم في المستقبل ... وهذا مجلسكم يمثل دوراً من أدوار الرقي المطرد في تاريخ هذه البلاد"[٦٣] وبعد أن انتهت افتتاحية المجلس مارس الاعضاء اعمالهم بانتخاب رئيساً للمجلس ونائباً له، ليتسنى لهم إدارة جلسات المجلس، وعندما لم يرشح للرئاسة سوى عبد اللطيف محمد الثنيان الغانم، نال موافقة الجميع، أما منصب نائب رئيس المجلس، فقد رشح اليه كل من احمد الخطيب ومنصور موسى الميزيدي، وبعد فرز الاصوات فاز الخطيب بتسعة عشر صوتاً مقابل عشرة اصوات للميزيدي وورقة باطلة، وبهذا اصبح احمد الخطيب نائباً لرئيس المجلس التأسيسي[٦٤].

وكان من ابرز اعمال المجلس التأسيسي وانجازاته، هو الاعداد لمشروع دستور دائم للكويت[٦٥] ولتطبيق ذلك، اجتمع أعضاء المجلس في الثالث من آذار مارس ١٩٦٢ ، إذ طلب رئيس المجلس بالبدء بترشيح الاسماء لانتخاب خمسة أعضاء يكونون لجنة اعداد الدستور، فرشح لتلك اللجنة كل

من: أحمد الخطيب والشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وحمود الزيد الخالد وسعود العبد العزيز العبد الرزاق وعبد اللطيف ثنيان ويعقوب الحميضي، وقد أوضحت نتائج الانتخاب عن نجاح يعقوب الحميضي بثمانية وعشرين صوتاً وعبد اللطيف الثنيان بستة وعشرين صوتاً وحمود الزيد الخالد بخمسة وعشرين صوتاً والشيخ سعد العبدالله السالم بأربعة وعشرين صوتاً وفاز سعود العبد العزيز العبد الرزاق بسبعة عشر صوتاً، أما احمد الخطيب فأنه حصل على خمسة عشر صوتاً، وبهذا أصبحت لجنة الدستور مكونة من الاعضاء الخمسة الفائزين لإعداد مشروع الدستور[٦٦].

وبعد أن انتهت اللجنة بعد عقد ثلاث وعشرين جلسة من مهمة اعداد مشروع الدستور، قرأت القراءة الأولى في المجلس دون مناقشة ليتسنى للأعضاء دراسته ومناقشته في الجلسات اللاحقة[٦٧]، ولكي يكتسب الدستور الصفة الديمقراطية، ويمنحوا مكاناً لرفاقهم الاخرين، أنسحب الأعضاء المعينون في المجلس التأسيسي "وهم الوزراء الذين انضموا للمجلس بحكم مناصبهم"[٦٨] وقد ناقش المجلس ذلك المشروع في سبع جلسات، فقد خصص جلستين لإقرار المذكرة التفسيرية للدستور، وفي الثامن من تشرين الثاني نوفمبر ١٩٦٢ رفع الدستور بصيغته النهائية مع مذكرته التفسيرية بعد اقراره من قبل المجلس التأسيسي إلى الحاكم الذي صادق عليه دون إدخال أي تعديلات على نصوصه، وأخيراً أعلن عن اصداره في الحادي عشر من تشرين الثاني نوفمبر ١٩٦٢[٦٩]، ويبدو أن الخطط التي ناقشها أعضاء الحركة الوطنية من أجل ارساء الديمقراطية في الكويت قد ترجمت إلى حقيقة اصدار الدستور، الذي لم تشهده الكويت طيلة حياتها السياسية، لذلك يمكن أن نعد هذا الحدث وتداعياته بداية مرحلة تاريخية مهمة في تاريخ الكويت السياسي، والواقع أن ذلك اليوم شكل انعطافه تاريخية في نضال الشعب الكويتي حيال السلطة والتدخلات الاستعمارية.

كانت حصيلة المناقشات داخل المجلس التأسيسي واللجنة التي شكلت لهذا الغرض والتي لم تدم طويلاً، هو ذلك الدستور الذي تضمن مئة وثلاثة وثمانين مادة، مقسمة عل خمسة أبواب هي: الدولة ونظام الحكم، والمقومات الأساسية للمجتمع الكويتي، والحقوق والواجبات العامة، والسلطات، وأحام عامة وأحكام مؤقتة[٧٠] وقد نصت المادة ١٨٢ من الدستور على أن يبدأ العمل به يوم اجتماع مجلس الأمة الجديد على ان لا يتجاوز ذلك شهر كانون الثاني يناير ١٩٦٣، كما نصت المادة ١٨٣ منه على أن "يستمر العمل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ الخاص بالنظام الاساسي للحكم في فترة الانتقال، كما يستمر أعضاء المجلس التأسيسي الحاليون في ممارسة مهامهم المبينة وفق القانون المذكور إلى تاريخ اجتماع مجلس الأمة"[٧١] .

وبعد أن صدق الحاكم على الدستور اصدر بياناً أعلن فيه تصديقه على الدستور جاء فيه "نحن عبد الله السالم الصباح. أمير دولة الكويت. رغبة في استكمال الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز وايماناً بدور القومية العربية وخدمة السلام العالمي والحضارة الانسانية وسعياً نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية والمكانة الدولية ويفيئ على المواطنين مزيداً كذلك من الحرية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية ويرسي دعائم ما جلبت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد وحرص على صالح المجموع وشورى في الحكم مع الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره"[٧٢].

وبما أن النقطة الجوهرية التي مثلت حالة الخلاف بين الحركة الوطنية والسلطة تعلقت بمسألة المشاركة السياسية، فقد أكد الدستور الكويتي الصادر في تشرين الثاني ١٩٦٢ في الباب الرابع "السلطات" على مبدأ الديمقراطية النيابية التي تقوم على اعتبار أن الشعب مصدر السلطات العامة في الدولة هي: السلطة التشريعية التي يتولاها الأمير ومجلس الأمة "المنتخب بواسطة الاقتراع العام" والسلطة التنفيذية التي يمثلها الأمير ومجلس الوزراء، والسلطة القضائية التي تكون من مهام المحاكم باسم الامير، كما أكد على مبدأ استقلال القضاء والأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور ولا يحق لأي سلطة العدول عن اختصاصها المنصوص عليه وفق الدستور[٧٣] .

ومن خلال الاطلاع على مواد الدستور وفقراته يتضح أنه كرس من أجل سيادة الأمة، فقد نصت المادة السادسة على أن يكون "نظام الحكم في الكويت ديمقراطي والسيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً" وفي مادته السابعة نص الدستور على أن "العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين" وتدل هاتان المادتين بلا شك، على اعتقاد راسخ لدى حكومة الكويت ولدى واضعي دستورها على كون الدولة تعد ممثلة أبداً لأهداف الشعب معبرة في الوقت نفسه عن رغباته موضحة لأمنياته جاعلة الموارد العامة في خدمته[٧٤].

وبهذا يمكن أن نعد أن دستور الكويت جاء معبراً عن طموح شعب الكويت ومجسداً لروح التعاون الوطنية التي تجمع بين الكويتيين والتي عرفت عنهم حاكماً ومحكوماً منذ ظهرت الكويت للوجود، ومن خلال الاطلاع على مواد الدستور يتضح هنالك تشابه بين مواده ومواد دستور عام ١٩٣٨ لاسيما بمادة الشعب مصدر السلطات، وكان الاختلاف الوحيد بين الدستورين هو أن دستور عام ١٩٣٨ فرض على الحاكم اما دستور عام ١٩٦٢ فقد جاء عن طريق التشاور والاتفاق بين الشعب والحاكم ويكشف مدى طموح ورغبة الشيخ عبد الله السالم بإدخال الحياة النيابية على الحكم في الكويت، وبهذا تمكن الكويتيون بعد جهود كبيرة تخللتها ملاحقة واعتقالات من قبل السلطة الحاكمة

من العودة إلى نظام الشورى الذي كان قائماً قبل حكم الشيخ مبارك من خلال مشاركتهم في المجلس التشريعي الذي وضع دستور دائم للكويت.

الخاتمة

برز دور الحركة الوطنية الكويتية بشكل واضح ومؤثر بعد أن شهدت الكويت بعض المتغيرات الداخلية والمؤثرات الخارجية ابتداء من عام ١٩٥٧ أثر وفاة الشيخ عبد الله الأحمد إذ مثلت وفاته نهاية الصراع على ولاية العهد فضلاً عن احداث الشويخ عام ١٩٥٩ وضعف بعض افراد الاسرة الحاكمة نتيجة وفاة البعض منهم وابعاد الشيخ عبدالله المبارك، فضلاً عن التهديدات العراقية بضم الكويت إلى العراق، فأدت تلك التطورات إلى التقارب بين أقطاب الحركة الوطنية والقومية الكويتية وبين حاكم الكويت الشيخ عبدالله سالم الصباح، ونتيجة لذلك اعلن الشيخ عن نيته بالبدء بالإصلاحات تمهيداً لاستقلال بلاده ومنها اصلاح نظام الحكم وفسح المجال للمشاركة الشعبية فيه فكان ذلك واضحاً عندما امر الشيخ بتشكيل مجلس استشاري إلى جانب المجلس الاعلى لإدارة البلاد وقد توج عمل الحركة الوطنية بمرسوم تشكيل المجلس التأسيسي الذي ضم في عضويته أغلب اقطاب الحركة الوطنية كما كان لهم حضور في لجنة اعداد الدستور، ويمكن عد اعلان الدستور وان كان بمشاركة جميع الاطراف الكويتية ثمرة لانتصار القوى الشعبية الكويتية ونجاحاً باهراً لزعاماته الوطنية، وحدثاً مثل صفحة مشرقة في صفحات النضال الوطني الكويتي ضد الهيمنة الاستعمارية المتمثلة ببريطانيا، لذا كانت الحركة الوطنية في الكويت مناراً احتذا به بقية دول المنطقة إذ لم تترك اثرها الواضح في الحياة السياسية الكويتية آنذاك حسب، بل انها كانت الخطوة الأولى على طريق تطبيق الديمقراطية والخلفية السياسية التي شهدها تاريخ الكويت والتي وضعته على اعتاب مرحلة تاريخية جديدة.

الهوامش

(١) سعاد محمد الصباح، صقر الخليج عبد الله مبارك الصباح، ط٥، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٣٧ – ١٣٨.
(٢) وهم: نصف يوسف النصف ومشعان الخضير وخالد العدساني وعبد الرحمن الصانع وحمد الحميضي ويوسف الفليج وحمد المشاري. يراجع: ميمونة الخليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت، ١٩٨٨، ص ٤٤٢ – ٤٤٣.
(٣) خلدون حسن النقيب، صراع الدولة والقبيلة حالة الكويت، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٦، ص٣٦.
(٤) خالد محمد المقامس، الديوانية الكويتية وتأثيرها في الحياة النيابية، مطابع الطليعة، الكويت، ١٩٨٦، ص٦٣.
(٥) جاءت فكرة تأسيس مجلس الانشاء بناءً على اقتراح من نائب مدير المالية البريطاني كرايتون Crichton وذلك ليكون مسؤولاً عن مخططات ومشاريع التنمية وعندما بدا المجلس عمله لم يكن ضمن ادارته أي من أفراد الأسرة الحاكمة إذ كان المجلس يحتوي على جهاز فني فقط أغلب موظفيه من البريطانيين وكان هدف البريطانيين من وراء إنشائه هو لضمان أن تكون مخططات ومشاريع التنمية تحت سيطرتهم وإشرافهم. يراجع: غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار القرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٤.، ص٥١.
(٦) يراجع: محمد اليوسفي، الكويت من النشأة إلى الاستقلال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،٢٠١٣، ص٢٧٣.
(٧) غانم النجار، مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٥، ص٤١.
(٨) محمد اليوسفي، المصدر السابق، ص٢٩١.
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص٥٢.
(١١) محمد اليوسفي، المصدر السابق، ص٢٩١.
(١٢) غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص٤١.
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) غانم النجار، مذكرا ت في الاقتصاد السياسي الكويتي، ص٥٦ ـ ٥٧.
(١٥) أحمد محمد الخطيب ، الكويت من الأمارة إلى الدولة ذكريات العمل الوطني والقومي،ج١، ط٢ ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ،٢٠٠٧.، ص٢١٧.
(١٦) محمد اليوسفي، المصدر السابق، ص٢٨١.
(١٧) المصدر نفسه، ص٢٨١.
(١٨) أحمد الخطيب، المصدر السابق، ص٢١٨ ـ ٢٢١.
(١٩) المصدر نفسه، ص٢٢١.
(٢٠) علي غلوم علي الريس، الشيخ عبدالله السالم الصباح وثائق وصور من حياته، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠١٣، ص١٠٠.
(٢١) المصدر نفسه، ص١٠٦.
(٢٢) يراجع: أحمد الخطيب، المصدر السابق، ص٢١١ – ٢١٤.
(٢٣) المصدر نفسه.
(٢٤) المصدر نفسه، ص٢١٤.
(٢٥) عبد العزيز حسين، المجتمع العربي في الكويت، ط٢، دار القرطاس للنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص١١٢.
(٢٦) ميمونة الخليفة الصباح، المصدر السابق، ص٤٤٩.
(٢٧) المصدر نفسه.
(٢٨) أحمد الخطيب، المصدر السابق ص٢١٠؛ عبد العزيز حسين، المصدر السابق، ص١١٢.
(٢٩) غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص٦٢؛ ميمونة الخليفة الصباح، المصدر السابق، ص٤٤٩ ـ ٤٥٠.
(٣٠) علي غلوم علي الريس، الشيخ عبدالله السالم الصباح وثائق وصور من حياته، ص١٠٠.
(٣١) سايمون سي . سميث، الكويت ١٩٥٠ – ١٩٦٥ بريطانيا آل صباح والنفط، ترجمة بدران حامد، مطبعة جامعة أكسفورد لصالح الأكاديمية البريطانية، د.ت ، ص١٨٠. للمزيد من التفاصيل حول رغبة الشيخ عبد الله السالم في

الاستقلال والمراسلات بينه وبين بريطانيا. يراجع: محمد نايف العنزي، دراسات في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، مطبعة الفجر الكويتية، الكويت، ٢٠٠٤، ص٨٥ – ١٠١.

(٣٢) علي غلوم علي الريس، الشيخ عبدالله السالم الصباح وثائق وصور من حياته ، ص ١٠٠ - ١٠١.

(٣٣) وليم لوس: اصبح مقيماً في الخليج العربي خلفاً لمديلتون في حزيران يونيو عام ١٩٦١ واستمر في منصبه إلى عام ١٩٦٦ وقد مارس السياسة البريطانية بما يخدم مصالح بلده. يراجع:

Penelope Tuson , Records of the British Residency and Agencies in the Persian Gulf , London, 1979, P. 192 – 194.

(٣٤) سيد نوف، لخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٩ ، ص٢٢٧؛ سايمون سي. سمث، المصدر السابق، ص١٨٣.

(٣٥) للمزيد من التفاصيل. يراجع: ميمونة الخليفة الصباح، المصدر السابق، ص٤٦١ – ٤٦٣؛ محمد نايف العنزي، المصدر السابق، ص١٨٥ – ١٨٦.

(٣٦) نقلاً عن: علي غلوم علي الريس، الشيخ عبدالله السالم الصباح وثائق وصور من حياته المصدر السابق، ص١٠٥.

(٣٧) حسين علي الابراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص١٣٨- ١٣٩؛ ميمونة الخليفة الصباح، المصدر السابق، ص٤٦٣ ؛ علي غلوم علي الرئيس، جامعة الازهر تؤبن المغفور له الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير دول الكويت الراحل في ١٥ فبراير ١٩٦٦، المطبعة العالمية، القاهرة، د.ت، ص٥٥١.

(٣٨) حمد يوسف عيسى، الكويت والمستقبل، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١، ص١٧.

(٣٩) نقلاً عن: عبد الله الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ط٢، دار القبس، الكويت، ١٩٨٠، ص٣٨٦.

(٤٠) سيد نوفل، المصدر السابق، ص٢٢٨؛ علي غلوم علي الريس، الشيخ عبدالله السالم الصباح وثائق وصور من حياته، ص١٠٦.

(٤١) صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، ط٢ ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٤، ص٢٥١ – ٢٥٢؛ قدري قلعجي، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٧٥، ص٣٢.

(٤٢) سيد نوفل، المصدر السابق، ص٢٢٨.

(٤٣) مريم جويس، الكويت ١٩٤٥ – ١٩٩٦ رؤية إنجليزية – أمريكية، ترجمة مفيد عبدوني، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١، ص١٥٧.

(٤٤) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ – ١٩٧١، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ص٧٩ – ٨٠؛ للمزيد يراجع: ميمونة الخليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، ص٤٦٦ – ٤٦٧.

(٤٥) عبد الله خالد الحاتم، المصدر السابق، ص٣٩٣؛ يعقوب عبد العزيز الرشيد، الكويت في ميزان الحقيقة والتاريخ، د.م، ١٩٦٣، ص٢٦ – ٢٧؛ مشرف وسمي محمد الشمري، سياسة الكويت الخارجية في المنطقة العربية للفترة ١٩٦١ – ١٩٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٤، ص٥٨.

(٤٦) عبد الله يوسف الغنيم، الكويت وجوداً وحدوداً . الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢، ص١٦٢.

(٤٧) غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص٦٢؛ أحمد الخطيب، الكويت من الإمارة إلى الدولة، ص٢٠٦.

(٤٨) علي غلوم علي الريس، الشيخ عبدالله السالم الصباح وثائق وصور من حياته، ص١١٩.

(٤٩) عبد الله خالد الحاتم، المصدر السابق، ص٣٩٠ – ٣٩١.

(٥٠) أحمد الخطيب، الكويت من الإمارة إلى الدولة، ص٢١٣ – ٢١٤.

(٥١) أحمد الخطيب، المصدر نفسه، ص٢٠٦.

(٥٢) غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص٦٠.

(٥٣) عبد المحسن العاتي، الزيارة المباركة للجمهورية العراقية: حضرة صاحب السمو الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير دولة الكويت، مطابع النعمان، النجف، د. ت، ص٤١ -٤٢.

(٥٤) للمزيد من التفاصيل عن المجلس التأسيسي الكويتي. يراجع: دعاء علي سرحان الزيدي، المجلس التأسيسي الكويتي ١٩٦١ – ١٩٦٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠١٧، ص٣٩ - ٤٠.

(٥٥) نقلاً عن: يوسف عبد المحسن التركي، الشيخ عبد الله السالم الصباح ١٩٥٠ – ١٩٦٥ حياته واعماله، د. م، ١٩٨٥، ص٤٥؛ عبد الفتاح حسن، مبادئ النظام الدستوري في الكويت، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٨، ص١١٥.
(٥٦) يراجع: دعاء علي سرحان الزيدي، المصدر السابق، ص٤٠.
(٥٧) طيبة خلف عبدالله، التطور التاريخي للمجالس التشريعية في الكويت وموقفها من العلاقات الكويتية – العراقية ١٩٢١ – ١٩٧٦، دار البصائر، بيروت، ٢٠١٤؛ خالد محمد المقامس، المصدر السابق، ص٦٤.
(٥٨) عبد الرضا علي أسيري، النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات، ط٣، الكويت، ١٩٩٥، ص٢٠٦.
(٥٩) صلاح محمد عيسى الغزالي، الجماعات السياسية الكويتية في قرن ١٩١٠ – ٢٠٠٧، الكويت، ٢٠٠٧، ص٥٩ – ٦٠.
(٦٠) وهم كل من: الشيخ صباح السالم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، والشيخ جابر الأحمد الصباح وزير المالية والاقتصاد، والشيخ سعد العبدالله وزير الداخلية، والشيخ سالم العلي وزير الأشغال العامة، والشيخ جابر العلي وزير الكهرباء والماء، والشيخ خالد العبد الله السالم وزير الكمارك، والشيخ صباح الأحمد وزير الارشاد والانباء، والشيخ عبد الله الجابر وزير التربية والتعليم، والشيخ مبارك الحمد الصباح وزير الأوقاف، والشيخ محمد الأحمد الجابر الصباح وزير الدفاع، والشيخ مبارك العبد الله الأحمد وزير البريد، أما الوزراء الذين اصبحوا اعضاء في المجلس، وهنالك ثلاث أعضاء منتخبين تولوا مناصب وزارية إلى جانب عضويتهم في المجلس هم: عبد العزيز الصقر وزير الصحة العامة ومحمد يوسف النصف وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وحمود الزيد الخالد وزير العدل. يراجع: عبد الله محمد الهاجري ومحمد نايف العنزي، المصدر السابق، ص٣٥٥ – ٣٥٦.
(٦١) طيبة خلف عبد الله، ص٥٣. للمزيد يراجع: عبد الفتاح حسن، المصدر السابق، ص١٢١؛ صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢٥٣ – ٢٥٤.
(٦٢) دولة الكويت، الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي، محضر الجلسة الأولى، ١٤ شعبان ١٣٨١ هـ / ٢٠ يناير ١٩٦٢، ص٣.
(٦٣) محمد اليوسفي، المصدر السابق، ص٣٠٥.
(٦٤) دولة الكويت، الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي، محضر الجلسة الأولى، ١٤ شعبان ١٣٨١ هـ / ٢٠ يناير ١٩٦٢، ص٤.
(٦٥) يوسف عبد المحسن التركي، المصدر السابق، ص٦٤.
(٦٦) دولة الكويت، الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي، محضر الجلسة السادسة، ٢٧ رمضان لسنة ١٣٨١هـ/ ٣ مارس عام ١٩٦٢، ص٢ ؛ الاتحاد الوطني لطلبة الكويت. فرع جامعة الكويت، الحياة الديمقراطية في الكويت، مطابع دار اليقضة، الكويت، ١٩٨٥، ص١٣؛ مركز البحوث والدراسات الكويتية، صاحب السمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح. لمحات مشرقة من تاريخ حياته، الكويت، ٢٠٠٨، ص١٢ – ١٣.
(٦٧) دولة الكويت، الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي، محضر الجلسة الثامنة عشر، في ٤ ربيع الثاني لسنة ١٣٨١هـ/ ٤ أيلول سبتمبر عام ١٩٦٢، ص٦.
(٦٨) ميمونة الخليفة الصباح، المصدر السابق ، ص٤٩٦.
(٦٩) عبد الفتاح حسن، المصدر السابق، ص١٣٠؛ طيبة خلف عبدالله، المصدر السابق، ص٥٥.
(٧٠) دستور دولة الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د. ت، ص١٠.
(٧١) نقلاً عن: عبد الفتاح حسن، المصدر السابق، ص١٣٠.
(٧٢) نقلاً عن: دستور دولة الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ص١٠ – ٤٥.
(٧٣) ميمونة الخليفة الصباح، الكويت، المصدر السابق، ص٤٩٧.
(٧٤) حمد يوسف العيسى، المصدر السابق، ص٤٤ – ٤٧.

المصادر

الوثائق البريطانية المنشورة:

1- Penelope Tuson , Records of the British Residency and Agencies in the Persian Gulf , London, 1979.

محاضر المجلس التأسيسي:

١- دولة الكويت، الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي، محضر الجلسة الثامنة عشر، في ٤ ربيع الثاني لسنة ١٣٨١هـ/ ٤ أيلول سبتمبر عام ١٩٦٢.
٢- دولة الكويت، الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي، محضر الجلسة الأولى، ١٤ شعبان ١٣٨١ هـ / ٢٠ يناير ١٩٦٢.
٣- دولة الكويت، الأمانة العامة للمجلس التأسيسي الكويتي، محضر الجلسة السادسة، ٢٧ رمضان لسنة ١٣٨١هـ/ ٣ مارس عام ١٩٦٢.

الرسائل والاطاريح:

١- دعاء علي سرحان الزيدي، المجلس التأسيسي الكويتي ١٩٦١ – ١٩٦٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠١٧.
٢- مشرف وسمي محمد الشمري، سياسة الكويت الخارجية في المنطقة العربية للفترة ١٩٦١ – ١٩٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٤.

الكتب العربية والمعربة:

١- أحمد محمد الخطيب ، الكويت من الأمارة إلى الدولة ذكريات العمل الوطني والقومي،ج١، ط٢ ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ،٢٠٠٧
٢- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ – ١٩٧١، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٤.
٣- حسين علي الابراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢.
٤- حمد يوسف عيسى، الكويت والمستقبل، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١.
٥- خالد محمد المقامس، الديوانية الكويتية وتأثيرها في الحياة النيابية، مطابع الطليعة، الكويت، ١٩٨٦.
٦- خلدون حسن النقيب، صراع الدولة والقبيلة حالة الكويت، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٦.
٧- سايمون سي . سميث، الكويت ١٩٥٠ – ١٩٦٥ بريطانيا آل صباح والنفط، ترجمة بدران حامد، مطبعة جامعة أكسفورد لصالح الأكاديمية البريطانية، د.ت .
٨- سعاد محمد الصباح، صقر الخليج عبد الله مبارك الصباح، ط٥، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤.
٩- سيد نوف، لخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٩.
١٠- صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، ط٢ ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٤.
١١- صلاح محمد عيسى الغزالي، الجماعات السياسية الكويتية في قرن ١٩١٠ – ٢٠٠٧، الكويت، ٢٠٠٧.
١٢- طيبة خلف عبدالله، التطور التاريخي للمجالس التشريعية في الكويت وموقفها من العلاقات الكويتية – العراقية ١٩٢١ – ١٩٧٦، دار البصائر، بيروت، ٢٠١٤.
١٣- عبد الرضا علي أسيري، النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات، ط٣، الكويت، ١٩٩٥.
١٤- عبد العزيز حسين، المجتمع العربي في الكويت، ط٢، دار القرطاس للنشر والتوزيع، ١٩٩٤
١٥- عبد الفتاح حسن، مبادئ النظام الدستوري في الكويت، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٨.
١٦- عبد الله الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ط٢، دار القبس، الكويت، ١٩٨٠.
١٧- عبد الله يوسف الغنيم، الكويت وجوداً وحدوداً . الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢.
١٨- عبد المحسن العاتي، الزيارة المباركة للجمهورية العراقية: حضرة صاحب السمو الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير دولة الكويت، مطابع النعمان، النجف، د. ت.

١٩- علي غلوم علي الريس، الشيخ عبدالله السالم الصباح وثائق وصور من حياته، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠١٣.
٢٠- علي غلوم علي الرئيس، جامعة الازهر تؤبن المغفور له الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير دول الكويت الراحل في ١٥ فبراير ١٩٦٦، المطبعة العالمية، القاهرة، د.ت.
٢١- غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار القرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٤.
٢٢- غانم النجار، مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٥.
٢٣- قدري قلعجي، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٧٥.
٢٤- محمد اليوسفي، الكويت من النشأة إلى الاستقلال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،٢٠١٣.
٢٥- محمد نايف العنزي، دراسات في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، مطبعة الفجر الكويتية، الكويت، ٢٠٠٤
٢٦- مركز البحوث والدراسات الكويتية، صاحب السمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح. لمحات مشرقة من تاريخ حياته، الكويت، ٢٠٠٨.
٢٧- مريم جويس، الكويت ١٩٤٥ – ١٩٩٦ رؤية إنجليزية – أمريكية، ترجمة مفيد عبدوني، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١.
٢٨- ميمونة الخليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت، ١٩٨٨.
٢٩- يعقوب عبد العزيز الرشيد، الكويت في ميزان الحقيقة والتاريخ، د.م، ١٩٦٣.